الدرس الثالث: مجالات استخدام مفهوم الحكم في العلاقات الدولية

أهداف الدرس:

- التعرف على الحكم الراشد
- التعرف على الحكم الاقتصادي العالمي
- التعرف على الحكم العالمي من دون حكومة

أسئلة الدرس:

- ما المقصود بالحكم الراشد؟ وما استخداماته؟
- فيما تم استخدام الحكم الاقتصادي العالمي؟
- ما هي خصائص ومميزات الحكم العالمي من دون حكومة؟

عناصر الدرس:

1- الحكم الراشد
2- الحكم الاقتصادي العالمي
3- الحكم العالمي من دون حكومة

مقدمة:

على الرغم من أن البدايات الأولى لظهوره مصطلح (الحكم) استخدم ليشير أكثر إلى ذلك التفاعل السياسي بين فاعلين محليين بهدف حل المشكلات التي تؤثر في الدولة، إلا أنه ومع تسارع وتيرة العولمة بتداعياتها وتأثيراتها امتد استخدام هذا المفهوم ليشمل التفاعل السياسي بين فاعلين عبر دوليين، وبذلك فإن الحكم كعملية لم يعد يقتصر على المستوى المحلي، بل ظهر على المستوى العالمي أيضا، وفي هذا السياق يمكن حصر استخدامات مفهوم الحكم في السياسة العالمية بالآتي:

1- **الحكم الراشد** Good Governance: عرف تعددا في التعاريف من هيئات وباحثين، ومن هنا نستند في رصدنا لهذه التعاريف إلى التقسيم الذي جاء به مارتن دورنبوس Martin Doornbos، إذ نظمها في مجموعتين، الأولى تعاريف موجهة للسياسة والثانية تعاريف أكاديمية:

- **تعاريف مؤسساتية:** وتكون هذه التعريف مرتبطة بالمؤسسات الدولية، التي تسعى للتدخل في السياسات الداخلية للدول النامية من خلال أنماط جديدة من الهيمنة، وهذا

بتشكيل هياكل سياسية للدول تتوافق مع مبادئ تفرضها هذه المؤسسات المانحة ومن بين هذه التعريف نذكر:

عرفه البنك الدولي سنة 1989 بأنه: " ممارسة للسلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة"، ثم قام بتطويره أكثر دقة سنة 1992 بأنه:" أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل التنمية".

كما عمل خبراء البنك الدولي دانيل كوفمان وآرت كراي منذ أكثر من خمسة عشر سنة للوصول إلى مفهوم أكثر دقة حول الحكم الراشد، فكان ذلك عام 2000 فعرفاه أنه:" القواعد والمؤسسات التي من خلالها تمارس السلطة في الدولة".

في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرفه بأنه: "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم."

وقد عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE بأنه:" استعمال السلطة السياسية وتطبيق الرقابة على تسيير الموارد في المجتمع، من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية".

كما عرفت لجنة الحاكمية العالمية في تقريرها عام 1995 على أنه:" عملية متواصلة يمكن من خلالها تنسيق المصالح المتضاربة بين مختلف الفواعل، كما يتضمن المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي اتفقت عليها المجتمعات لخدمة مصالحها".

ووفقاً لتقرير التنمية الإنسانية العربية (2002) فان الحكم الراشد: "هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب.

– **التعاريف الأكاديمية:** دفع تناول أدبيات المؤسسات الدولية لمفهوم الحكم الراشد وآلياته، بالعديد من محاولات الباحثين والمنظرين للوصول إلى تعريف أكثر شمولا ووضوحا، وقد جاءت هذه التعاريف مركزة على الأبعاد التي طرحتها هذه المؤسسات، فاعتمدت بعضها على عنصر التفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني كأساس لتعريفه وهذا ما نجده عند مورتن بوس، الذي اعتبره أسلوب يهتم بالأنظمة التي تشكل مجموعة من المبادئ الأساسية

لتنظيم الحياة العامة وما تحتويه من مؤسسات حكومية وغير رسمية، أما هرميت السنهاس Hermut Elsenhans، فيرى أنه إدارة التفاعلات بين مختلف العناصر من حكومة وقطاع الخاص ومجتمع مدني.

كما هناك من اعتمد في تعريفه للحكم الراشد على الأهمية التحليلية والإسهامات الامبريقية، فنجد جوردن هايدن Goran Hyden، الذي يربطه بمفهوم النظام في تحديد مجموعة من القواعد الأساسية التي تنظم المجال السياسي، والتي تعمل في إطارها الدولة والمجتمع المدني معا، وتمثل هذه القواعد الدساتير والقوانين والتنظيمات الإدارية، ويحدد الأبعاد الإمبريقية للحكم الراشد في ثلاثة مجموعات:

– المجموعة الأولى: وتتعلق بتأثير المواطنين وتتضمن المشاركة السياسية والاستجابة لتفضيلات الأفراد والمساءلة العامة.

– المجموعة الثانية: وتمثل القيادة المسؤولة المستجيبة وتتضمن انفتاح عملية صنع القرار والالتزام بحكم القانون.

– المجموعة الثالثة: وهي تجسد العلاقة بين مختلف الجماعات داخل المجتمع، وتتضمن المساواة السياسية والتسامح بين الجماعات المختلفة.

من خلال ما تم عرضه من مختلف تعريف حول الحكم الراشد نلاحظ ان هناك تعدد في المحاور والأبعاد التي اعتمد عليها الباحثين في تعريفاتهم وعلى هذا الأساس قام رودس Rodes بجمع محاور تعريف الحكم الراشد في ستة محاور وهي:

– السير نحو الخوصصة ودراسة العلاقات بين آليات السوق والتدخل الحكومي فيما يرتبط بعرض الخدمات.

– التركيز على المنظمات وكيفية إرضاء العملاء

– إدخال القطاع الخاص إلى الغدارة الحكومية، ضمن إطار عام لإصلاح هذه الإدارة الحكومية مثل المنافسة وقياس الأداء.

– الجمع بين الجوانب السياسية والإدارية.

– تعدد السياسات العامة نتاج تفاعلات رسمية وغير رسمية بين الفواعل الثلاثة.

– إدارة مجموعة من الشبكات المنظمة في قواعد عدد من الأجهزة الحكومية.

الملاحظ إذا من خلال هذا العرض لعدد من التعاريف للحكم الراشد، أنه بالرغم من اختلافها غير أنها تتفق ضمنيا أن الهدف النهائي والرئيسي لتطبيق الحكم الراشد هو تحقيق

رفاهية واستقرار وأمن الأفراد والموطنين، لذلك يمكن أن نستخلص بأن الحكم الراشد تحديدا في سياقه السياسي هو: "هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم في مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم".

ويقوم هذا الحكم على عدة أبعاد أساسية تتفاعل فيما بينها وترتبط ارتباطا وثيقاً فيما بينها، ومن ذلك:

* **البعد السياسي:** المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، ويكمن هذا البعد في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطاً في تجسيد الحكم الراشد، من خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة مفتوحة لكل المواطنين، مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، وهيئة برلمانية مسؤولة لها من الإمكانية ما تستطيع به ممارسة الرقابة على الجميع وفق أطر واضحة ومتعارف عليها.

* **البعد التقني:** المرتبط بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها.

* **البعد الاقتصادي والاجتماعي:** والذي يتمثل في كشف أساليب اتخاذ القرار الاقتصادي للدولة والعلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج والسلع والخدمات على أفراد المجتمع، كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة.

يعتمد الحكم الراشد على الأبعاد المذكورة، حيث لا يمكن إيجاد إدارة فاعلة من دون استقلالها عن نفوذ وتدخل السياسيين، كما أن هيمنة الدولة على المجتمع المدني وتهميشه سيؤدي دون شك إلى غياب شريك أساسي في صنع السياسات العامة، ومراقبة السلطة السياسية والإدارية ومحاسبتها، بالإضافة إلى أن غياب الشفافية لا يؤدي إلى تحسين أوضاع المواطنين الذين لا يستطيعون المشاركة في تغيير الأوضاع، وعليه فإن الحكم الراشد هو الحكم الذي يحتوي على البعد الديمقراطي ويقوم على المشاركة والمحاسبة والرقابة والشفافية.

وبناءا على ما قدمه البنك العالمي حول تحديد مفهوم ومقومات الحكم الراشد، نكتشف الركائز والمعايير التي يمكن من خلالها فهم المصطلح والتعامل معه، حيث يقوم على:

– **حكم القانون:** يتعين أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة وأن تطبق دون تحيز، وينطبق ذلك بصفة خاصة على القوانين الحامية لحقوق الإنسان.

– **الشفافية:** تستند الشفافية على التدفق الحر للمعلومات. وعلى أن تنفتح المؤسسات والعمليات المجتمعية مباشرة للمهتمين بها، وأن تتوفر المعلومات الكافية لتفهمها ومراقبتها.

– **المسئولية:** يجب أن تسعى المؤسسات والعمليات المجتمعية لخدمة جميع من لهم مصلحة فيها .

– **بناء التوافق:** يعمل الحكم الصالح على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع على ما يشكل أفضل مصلحة للجماعة.

– **المساواة:** تتوفر للنساء والرجال الفرص كافة لتحسين رفاهيتهم وحمايتهم.

– **الفعالية والكفاءة:** تنتج المؤسسات والعمليات نتائج تشبع الاحتياجات مع تحقيق أفضل استخدام للموارد البشرية والمالية.

–**المساءلة:** يتعين أن يكون متخذو القرار في الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني خاضعين للمساءلة .

– **الرؤية الإستراتيجية:** يمتلك القادة والجمهور منظورا واسعا للحكم الرشيد والتنمية الإنسانية ومتطلباتها، مع تفهم السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي المركب لهذا المنظور.

كما حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مقومات الحكم الراشد في أربع ركائز تتعلق بتوفير سبل إرساء دولة القانون، وتحسين تسيير إدارة القطاع العام، والمحاربة والسيطرة على الفساد، وتخفيض النفقات العسكرية للسماح بتوجيه الأموال لصالح التنمية. إلا أن الإصلاح يتطلب تحضير الأرضية المناسبة له، وتوفير آليات التطبيق الميداني وتتجسد هذه الآليات في:

– **الآليات السياسية:** يقوم الحكم الراشد على أساس وجود سلطة سياسية تتمتع بالشرعية وذات بعد شعبي أي أنها وصلت إلى الحكم عن طريق الإرادة الشعبية وبواسطة انتخاب الهيئات المركزية والمحلية بطريقة شفافة ونزيهة.

– **الآليات القانونية:** يتطلب الحكم الراشد توفير شرط المشروعية في تصرفات وأعمال الهيئات والمؤسسات الحاكمة في الدولة، وضرورة مطابقتها للقانون الذي صدر عن الهيئات المنتخبة وأيضا إشراك المواطنين في إدارة شؤونهم.

– **الآليات الاقتصادية والاجتماعية:** يتطلب الحكم الراشد التحكم في الموارد الاقتصادية والاستغلال العقلاني لهذه الموارد، بما يضمن الرفاهية ومحاربة الفقر لدى الأوساط الاجتماعية ويكون ذلك عن طريق التوزيع العادل للثروات وتوفير مناصب الشغل لضمان الحياة الكريمة لكافة المواطنين.

إذا ما أريد للحكم الراشد أن يؤسس على ضوء الآليات المذكورة آنفا، لابد من وجود بني وهيئات تعمل على تجسيده ميدانيا، لأن دون ذلك يكون هذا المفهوم مجرد مصطلح نظري أو شعار يرفع في المناسبات فقط، لذا، لابد أن يكون الحكم الراشد مشروع مجتمع بسائر مكوناته، تساهم فيه أجهزة الدولة الرسمية والقيادات السياسية المنتخبة والإطارات الإدارية، كما يمكن بل ومن الضروري إشراك المؤسسات غير الرسمية إلى جانب المؤسسات الرسمية، كالمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، ويمكن لهذه المؤسسات مجتمعة أن تساهم في بلورة وتجسيد الحكم الراشد.

2– الحكم الاقتصادي العالمي global economic governance: كما استخدم مفهوم الحكم في العلاقات الدولية مقترنا بالبعد الاقتصادي، ويرجع هذا الارتباط بين مفهوم الحكم وبين التطورات في الاقتصاد العالمي كما يرى "ريتشارد هيغت" –أستاذ الاقتصاد السياسي الدولي– بـ: "حالة اليأس المتزايد بشأن عدم التطابق بين تطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي في ظل العولمة الاقتصادية، بالمقارنة مع النظام السياسي العالمي" وفي ضوء ذلك يرى "هيغت" إن مفهوم الحكم العالمي يشير إلى معنيين:

– تعزيز الفعالية والكفاءة في تقديم السلع العامة عبر حل مشكلات العمل الجماعي، وتنظيم الاقتصاد العالمي، ويمكن القول إن هذا النوع من الحكم الاقتصادي قد تعزز بعد الحرب العالمية الثانية عن طريق إقامة المؤسسات الاقتصادية (بريتون وودز)، ولكن لم تعد هذه المؤسسات كافية لحكم الاقتصاد العالمي، فقد أظهرت العولمة الاقتصادية المتسارعة والمشكلات التي نجمت عن الاقتصاد العالمي المفتوح، حاجة ملحة إلى تطوير التعاون الاقتصادي العالمي وتعزيز كفاءة عمل المؤسسات الاقتصادية العالمية، فضلا عن ضرورة إخضاعها للمسائلة الديمقراطية. فقد تصاعد الاهتمام بالحكم الاقتصادي العالمي وأصبح على قمة الأولويات الاقتصادية العالمية، خاصة بعدما اتضح بأنه لم يعد بمقدور اقتصاديات الدول ولا حتى التكتلات الاقتصادية العالمية الاعتماد على الدول أو آليات الأسواق وحدها لإدارة الاقتصاد العالمي والمحافظة على استقراره، ووضع معايير وأنظمة مشتركة لضبط

أعمال الشركات العالمية عابرة القومية، وإدارة وتنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية العالمية.

– الحكم الاقتصادي العالمي يرتبط بتعزيز الديمقراطية العالمية في المؤسسات التي تدير الاقتصاد العالمي، حيث يركز هذا المعنى على قضايا الشفافية والمساءلة المؤسسية، والسعي نحو ضمان العدالة العالمية، وتمثيل الفواعل الدولية غير الحكومية –وعلى وجه الخصوص منظمات المجتمع المدني العالمي– في هذه المؤسسات للتعبير عن مواطني العالم.

3– الحكم العالمي من دون حكومة Global governance without government يعد "جيمس روزناو" أول من استخدم مصطلح "الحكم العالمي من دون حكومة" –في بداية تسعينيات القرن الماضي– ليشير إلى تصوره حول طبيعة النظام الدولي المتغير، و"الحكم العالمي من دون حكومة" وفقا لمفهوم "روزناو" يشرح أن استمرار النظام العالمي لا يعتمد فقط على أنشطة الحكومات الوطنية، وإنما هو أكثر شمولية من ذلك حيث يضم "المؤسسات الحكومية والرسمية إلى جانب الآليات غير الحكومية، آليات يتم بموجبها الإيفاء بالاحتياجات والمتطلبات"، وبذلك يعتقد "روزناو" بإمكانية الحكم في المجال العالمي من دون حكومة عالمية، وبعبارة أخرى فإن مفهوم الحكم العالمي يشير إلى تنظيم العلاقات المترابطة في ظل غياب سلطة سياسية شاملة في النظام الدولي، وهكذا فإن تصور الحكم بدون حكومة هو تصور الوظائف التي تعبر عن استجابة للحاجات العالمية.

وبذلك فقد اطر "روزناو" مفهوم الحكم –كما هو في داخل الدولة– بإطار واسع لم يعد يرتبط بمفهوم الحكومة العالمية، حيث اقر بوجود مستويات جديدة للحكم تستند ليس على الدول فحسب بل على أطراف وجهات فاعلة غير رسمية وغير حكومية جنبا إلى جنب مع الفواعل الدولية الحكومية.

وأصبح مصطلح الحكم العالمي من دون حكومة – كما يقدمه الباحثون والمتخصصون في دراسة الحكم العالمي– مصطلحا متمايزا عن مصطلح "الحكومة العالمية" الذي يشير إلى: " فكرة اتحاد البشرية جمعاء تحت سلطة سياسية واحدة مشتركة".

قائمة المراجع:

– خلاف وليد، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة منتوري –قسنطينة، 2009–2010

– غراهام أيفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية، مركز الخليج للأبحاث، 2004.

– روبرت و. كيوهن وجوزيف س. ناي الابن، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة. محمد شريف الطرح، المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان، 2002.

– كرازدي إسماعيل، العولمة والحكم نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر –باتنة، 2012/2011.

الكايد زهير عبد الكريم، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، مصر: المنظمة العربية للتنمية، 2003.

–بيليس جون وسميث ستيف، عولمة السياسية العالمية، ترجمة :مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، " خلق الفرص للأجيال القادمة " نيويورك : المكتب الإقليمي للدول العربية، 2002

–اياد هلال الكناني، الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، ط1، الأردن، عمان، دار الخليج للنشر والتوزيع، 2020.

– قاسم محمد عبد علي، إياد هلال حسين،" الحكم العالمي وتحول السلطة في السياسة العالمية"، **مجلة قضايا سياسية**، المجلد 2016، العدد 47، (31 ديسمبر 2016).